

# نشرة صندوق النقد الدولي

حماية موارد صندوق النقد الدولي



تقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية لمدى ملاءمة آليات التدقيق المحاسبي وإعداد التقارير والرقابة في البنوك المركزية للبلدان المستفيدة من موارد الصندوق (الصورة: صندوق النقد الدولي)

## مراجعة تنتهي بالإشادة بنجاحات الصندوق

### في تقييم الضمانات الوقائية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٦ أغسطس ٢٠١٠

- تأييد قوي لنجاح السياسة المطبقة
- مزايا تتعلق بتحسين العمليات الداخلية في البنوك المركزية
- تغيير مستمر للحفاظ على فعالية السياسة

أجرى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مؤخرا مراجعة تناولت عشر سنوات من الخبرة مع سياسة "تقييم الضمانات الوقائية" التي وضعها الصندوق، معتمدا في مراجعته على تقييمات خبراء الصندوق وفريق خبراء مستقل.

أنشئت تقييمات الضمانات الوقائية في منتصف عام ٢٠٠٠ لتصبح مكملة لآليات الصندوق التقليدية في مجال الضمانات الوقائية، مثل الشرطية وتصميم البرامج. وتجرى هذه التقييمات للبلدان الأعضاء المستفيدة من موارد الصندوق، وهي مراجعة تشخيصية لمدى ملاءمة آليات التدقيق المحاسبي وإعداد التقارير والرقابة في البنوك المركزية.

ويتضمن هذا الحوار مناقشة مع مسؤولين كبيرين في إدارة المالية بصندوق النقد الدولي – أندرو تويدي مدير الإدارة، وكريس هيموس مديرها المساعد – إلى جانب السيد لين ترنر رئيس فريق المراجعة المستقل، حول نتائج [المراجعة](#) التي أجريت، بما في ذلك منافع تقييم الضمانات الوقائية على الصندوق وعلى البنوك المركزية في البلدان الأعضاء، فضلا على التحسينات المتوقع إدخالها على سياسة التقييم.

### نشرة الصندوق الإلكترونية: ما الذي استهدفته مراجعة السياسة المعنية بتقييم الضمانات الوقائية؟

السيد تويدي: كان الهدف الرئيسي للمراجعة هو فحص سياسة الضمانات الوقائية، والتأكد من أنها لا تزال تحقق أهدافها، واستكشاف ما يمكن تحسينه فيها. وقد أصبح عمر هذه السياسة ١٠ سنوات، وهناك أحداث كثيرة وقعت في ذلك العقد. فقد بلغت هذه السياسة مرحلة النضج، كما حدثت تطورات كثيرة في ممارسات التدقيق المحاسبي والرقابة في البنوك المركزية، ومن ثم أصبحت الفرصة سانحة لوقفه فاحصة وللتأكد من استمرار تحقيق السياسة أهدافها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما الدور الذي قام به الفريق المستقل؟

**السيد تويدي:** لقد أشركنا فريق مستقلا من الخبراء في بداية تطبيق هذه السياسة وفي كل من المراجعات الثلاثة. فريق الخبراء يضيف منظورا خارجيا مفيدا، كما يحقق هدفا مهما آخر نظرا لسرية التقارير المعنية بتقييم الضمانات الوقائية وهو العمل على تقديم تأكيدات بشأن فعالية السياسة المطبقة. وقد حالنا الحظ كثيرا في هذه المراجعة لمشاركة فريق متميز للغاية.

**السيد ترنر:** فريق الخبراء يقدم رأيا مستقلا يعزز ثقة المجلس التنفيذي في البرنامج ويسهم في تأكيد صحة التوصيات الصادرة عن خبراء الصندوق في الحدود التي اتفقنا عليه. وفي هذه الحالة، كان هناك اتفاق واضح بين الفريق المستقل وخبراء الصندوق بشأن النجاحات التي حققتها البرنامج وكذلك كيفية الاستمرار في تحسينه.

ومشاركة فريق خارجي تساعد أيضا على التواصل مع الأطراف المعنية، حيث تشعر هذه الأطراف بالاطمئنان لأن هناك بالفعل منظور مستقل. وقد وجد فريقنا أن الأطراف المعنية على أتم استعداد لتبادل وجهات النظر – سواء كانت الأطراف من داخل الصندوق أو مؤسسات أخرى، ومنها عدد من البنوك المركزية وشركات التدقيق المحاسبي الأربعة الكبرى. وبالتالي، كان التواصل الخارجي في هذا البرنامج واسع النطاق إلى حد كبير، وكنا محظوظين إلى حد كبير أيضا باستقاء بعض الأفكار الجيدة جدا من كل هؤلاء المشاركين.

#### **نشرة الصندوق الإلكترونية: ما هي الرسائل الأساسية التي خرجت بها المراجعة؟**

**السيد تويدي:** كان هناك تأييد قوي من المجلس بشأن فعالية السياسة. فبرنامج تقييم الضمانات الوقائية يعتبر عنصرا مهما في إجراءات العناية الواجبة التي تصاحب الإقراض من الصندوق، وعنصرا فعالا في تخفيف مخاطر عدم الدقة في البيانات المبلّغة للصندوق وسوء استخدام موارده. وبطبيعة الحال، كان هناك إقرار بأن هذه التقييمات لا تمثل ضمانا في ذاتها وهناك مسائل أخرى يمكن أن تستمر في الظهور.

*"سمعنا من البنوك المركزية ذاتها أن برنامج الضمانات الوقائية زاد من انضباطها ودعم الإجراءات المعتمدة فيها."*

وبالنسبة للمستقبل، حددت المراجعة عدة مجالات يمكن أن نبذل جهدا أكبر فيها. أولا، بالرغم من أن الإطار العام لا يزال ملائما، فقد ساد الشعور بأننا نستطيع زيادة التركيز على مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك المركزية. وثانيا، اتفق المجلس التنفيذي على ضرورة أن تظل تقارير الضمانات الوقائية سرية، مع قيام خبراء الصندوق بجهد أكبر لنشر نتائجها بما في ذلك التجارب المقارنة بين البلدان. وثالثا، بالنسبة للحالات التي يقدم الصندوق فيها تمويلا للموازنة، أيد المجلس التنفيذي اتباع منهج يضمن وجود إطار واضح تقوم عليه العلاقات بين البنك المركزي والحكومة حتى تتبين مسؤوليات كل منهما – بما في ذلك مسؤولية أداء مدفوعات السداد للصندوق.

**السيد ترنر:** سمع فريق الخبراء من الأطراف المعنية كثيرا مما ينم عن اتفاقها بالإجماع على نجاح البرنامج، وسمعنا من مسؤولي البنوك المركزية على وجه الخصوص أن البرنامج ساهم بالفعل في تقوية مؤسساتهم، ومن ثم فقد أبدوا تأييدا كبيرا له.

**نشرة الصندوق الإلكترونية:** بخلاف المنافع الأوسع نطاقا التي عادت على الصندوق وأعضائه، ما هي أهم المنافع المحققة للبلدان التي مرت بتقييمات الضمانات الوقائية؟

**السيد ترنر:** سمعنا من البنوك المركزية ذاتها أن برنامج الضمانات الوقائية زاد من انضباطها ودعم الإجراءات المعتمدة فيها لإحكام الرقابة وتعزيز النزاهة فيما تجريه من عمليات. وقد أجمعت كلها على أن هذا الإطار مفيد للغاية. وسمعنا منها أيضا أن المعلومات التقييمية التي وردت إليها من خبراء الصندوق ساعدتها في عدة مجالات، منها برامج التدقيق الداخلي وجوانب مختلفة تتعلق بلجانها المكلفة بالتدقيق. وأخيرا، يرى الفريق المستقل أن الجهود التي بُذلت لضمان ممارسة التدقيق الخارجي المستقل بحق في هذه البنوك المركزية كانت مفيدة للغاية أيضا في العملية ككل.

**السيد هيموس:** لقد شهدت عن كثب كيف تبنت البنوك المركزية هذه السياسة وكيف ترى بأنفسها المزايا المحققة منها. وأتذكر أنني كنت عضوا في بعثة مكلفة بتقييم الضمانات الوقائية أيام تطبيق هذه السياسة لأول مرة، واجتمع الفريق بمحافظ أحد البنوك المركزية الكبيرة إلى حد ما. وبادرنا المحافظ بقوله: "يسعدني كثيرا وجودكم هنا، لأنني حاولت مرارا أن أحصل على موافقة مجلس إدارة البنك والحكومة على إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي ولم أتمكن من ذلك حتى الآن، وسيكون تقييمكم هو الحافز للتغيير".

**السيد تويدي:** مما ترك لدي انطباعا طيبا في سياق المراجعة أنني استشعرت القيمة الكبيرة التي توليها البنوك المركزية لهذه العملية، ورغبتها في معرفة المزيد عما تقوم به البنوك المركزية الأخرى والتعرف على أفضل الممارسات في تلك المجالات، وكذلك ترحيبها الخاص بفرص تبادل الخبرات فيما بينها من خلال حلقات النقاش الدورية التي يعقدها الصندوق حول الضمانات الوقائية المالية.

**"البنوك المركزية ترغب في معرفة المزيد عما تقوم به البنوك المركزية الأخرى والتعرف على أفضل الممارسات في تلك المجالات".**

وليس هذا برنامجا للمساعدة الفنية بالطبع — فهو جزء من إجراءات العناية الواجبة التي يراعيها الصندوق للوقاية من مخاطر سوء استخدام موارده وعدم الدقة في البيانات المبلّغة عنها في سياق ما يقدمه من قروض — لكن قيمته للبنوك المركزية تمثل منفعة جانبية بالغة الأهمية، وهو مجال يعم فيه النفع على الصندوق وعلى البنوك المركزية المشاركة أيضا.

**نشرة الصندوق الإلكترونية:** السيد ترنر، بصفتك من أعضاء فريق الخبراء الأصلي، ما هي في رأيك أبرز النجاحات أو جوانب التقدم التي حققتها سياسة تقييم الضمانات الوقائية حتى الآن؟

**السيد ترنر:** لقد سررت كثيرا للدعم الكبير الذي أصبح الصندوق يوليه لبرنامج الضمانات الوقائية وللعمل الكفء الذي قام به في إدخال هذا التقييم ضمن عملياته. فحين تناول فريق الخبراء الأصلي هذه المسألة منذ عشر سنوات، كان هناك بعض الإحجام عن المشاركة في مثل هذا البرنامج، وكان من الوارد ألا يتم تبنيه بالدرجة الكافية. غير أن العكس تماما هو الذي حدث – حيث لقي البرنامج قبولا ساحقا وأصبح كل المشاركين يعتبرونه عملية عالية القيمة وجديرة بالاهتمام. وهناك مؤشر آخر على حسن إدارة هذا البرنامج، وهو الجهود التي يبذلها الصندوق لتقييمه والنظر دوريا في كيفية تحسينه .

**نشرة الصندوق الإلكترونية:** تطرقت جميعا لمسألة التغيير والتحسين المستمرين. فما هي الجوانب الأساسية التي تطورت فيها السياسة منذ نشأتها وما هي أهم التغييرات التي ستقود إليها هذه المراجعة؟

**السيد ترنر:** وضع فريق الخبراء الأصلي بعض التوصيات الأساسية جدا بشأن الضوابط الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق المستقل. لكن خبراء الصندوق أخذوا هذه الأفكار الأولية وأنشأوا منها إطارا بالغ القوة لتنفيذ هذه الأفكار وإدارتها بأسلوب يحقق أهداف برنامج الضمانات الوقائية. وخلص الفريق أيضا إلى أن الأدوات المختلفة المستخدمة في إجراء تقييمات الضمانات الوقائية هي أدوات جيدة جدا وعاملا مساهما في نجاح البرنامج.

وبالنسبة للمرحلة المقبلة، كان منظور فريق الخبراء هو أن "الأمر لا تتغير بين عشية وضحاها"، ولذلك كان تركيز توصياتنا أكبر على أهمية التحسين المستمر. وكما أشار السيد تويدي آنفا، كان رأينا أن هناك إمكانية لتحسين كيفية إدخال الحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج، وكيفية تناول البرنامج لزيادة دعم الموازنة المقدم من الصندوق. ويحدونا الأمل أيضا في أن يتسنى تعزيز الشفافية بشأن البرنامج على مدى العشر سنوات القادمة.

**السيد هيموس:** أشار السيدان تويدي وترنر إلى ضرورة مواصلة سياسة الضمانات الوقائية بما يتناسب مع تزايد عدد حالات التمويل المباشر من الصندوق للموازنات العامة. وفي هذا الصدد، أقر المجلس التنفيذي عنصرين جديدين في تقييمات الضمانات الوقائية.

وهناك جانب تطرق إليه السيد تويدي، وهو خطط التقنين الرسمي للممارسات القائمة المرتبطة بالدعم المباشر للموازنات. وفي هذه الحالات، سوف تكفل إنشاء اتفاقيات إطارية تحاكي الدعم غير المباشر للموازنات – الذي يقوم فيه البنك المركزي بإقراض الحكومة الموارد التي اقترضها من الصندوق – بحيث يصبح عنصرا ثابتا في جميع اتفاقات الإقراض.

أما الاقتراح الآخر الذي أيده المجلس التنفيذي فهو الاستفادة من تعددية التقارير التشخيصية المتوافرة – مثل تقارير الصندوق حول مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة (ROSCs)، وتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) التي تعدها جهات مختلفة، وتقييمات المساءلة المالية التي يجريها البنك الدولي – بغية إبراز مخاطر الضمانات الوقائية في مجال المالية العامة، واقتراح الإجراءات اللازمة، إذا لزم الأمر، لمعالجة هذه المخاطر وقت موافقة المجلس على برنامج جديد.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [imfsurvey@imf.org](mailto:imfsurvey@imf.org)

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/POL081610A.htm>